العربية الاسلامية الأصيلة من على أرض القدس وفلسطين، من طريق التهويد الكامل؛ وتتمثّل، كذلك، في تصعيد بناء المستوطنات على الارض العربية الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل واستقدام مئات الآلاف من المستوطنين الجدد في أقصر فترة ممكنة، للحلول محل أهل البلاد الشرعيين، انطلاقاً من محاولة تطبيق الأمر الواقع المفروض.

وناقش رؤساء الوفود موضوع اصرار سلطات الاحتلال الاسرائيلية على تغييب قضية القدس عن محادثات السلام، وأكدوا ان ذلك أمر مدبّر، ترمي اسرائيل من ورائه الى تثبيت عملية ضمّ القدس، مخالفة بذلك الشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة.

وأكد رؤساء الوفود، من ناحية أخرى، ان القدس عربية اسلامية، وان ذلك أمر لا يقبل الجدل والمساومة، وان مصيرها لا يخضع لظروف آنية عابرة، وقد شاءت ارادة الله ان تربط بين المسجد الأقصى والمسجد الحرام برباط أبدي منذ كان الاسراء والمعراج.

واتفقت الآراء، خلال المناقشات، على ان الأشهر القليلة الماضية شهدت هجمة مركّزة في مجال الاستيطان على أوسع مدى في القدس، وفي جوارها، بل في كل الاراضي الفلسطينية والجولان السوري المحتل، ممّا يبيّن ان هناك خطة كبرى يهدف تنفيذها الى احكام الطوق الاستيطاني حول مدينة القدس، والى اقامة تجمّعات استيطانية في الاراضي المحتلة كي يتمّ توطين مليون يهودي في محيط القدس. وقد استمر التوغّل الاستيطاني، داخل أسوار مدينة القدس القديمة، من طريق الاستيلاء على العقارات والمباني والأماكن الدينية الاسلامية والمسيحية. ولم يعد خافياً، اليوم، على أحد، ان اسرائيل قد استحوذت، حتى الآن، على أكثر من ٦٠ بالمئة من الاراضي الفلسطينية المحتلة.

وبحثت اللجنة في الأوضاع الحياتية الخطيرة التي يعاني منها أبناء الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال، وضرورة تمكينه من الاستمرار في انتفاضته الشجاعة، ومواصلة الصمود والنضال ورصّ الصفوف لصون المكتسبات التي بذلت في سبيلها المهج والأرواح، وممّا يفرض على الأشقاء المسلمين وعلى الاصدقاء في كل مكان واجب دعم ذلك الشعب الأعزل، ومساندته، والعمل على حمايته بكل وسيلة ممكنة، حتى يتمّ تحرير القدس والاراضي الفلسطينية المحتلة.

وعرضت اللجنة، باهتمام، المتغيّرات السياسية على الصعيد الدولي وانعكاساتها على منطقة الشرق الاوسط، وخاصة بعد بدء محادثات السلام بين أطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وعرضت وضع مدينة القدس على جدول أعمال مفاوضات السلام الثنائية، وأكدت مساندتها للجهود المبذولة لاحلال السلام في الشرق الاوسط؛ كما أكدت ان قضية القدس من القضايا الاساسية التي يجب معالجتها، وأعربت عن ان السلام في الشرق الاوسط لن يتحقّق الّا بانسحاب اسرائيل من على جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف وكذلك الجولان السوري المحتل والأراضي العربية المحتلة الاخرى، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه السياسية والوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف.

وفي ضوء تلك المداولات، اتخذت «لجنة القدس» التوصيات التالية:

أولاً: تؤكد اللجنة ان قضية بيت المقدس وتحرير المسجد الأقصى المبارك تظل الشغل الشاغل لكل المسلمين، وان الأمّة الاسلامية لا تسمح بالتفريط بأي جزء، مهما صغر شأنه، من القدس الشريف وأرض فلسطين.

ثانياً: تؤكد اللجنة ان القدس جزء لا يتجزأ من الاراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧م، وينطبق عليها ما ينطبق على الاراضي المحتلة، عملاً بقرارات مجلس الامن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، وترفض أية دعوة لاستبعاد القدس من دائرة مفاوضات السلام؛ كما تؤكد ان عودة القدس الى السيادة الفلسطينية شرط رئيس على طريق تحقيق السلام في منطقة الشرق الاوسط.

ثالثاً: تدعو اللجنة دول العالم الى تجنّب التعامل مع سلطات الاحتلال الاسرائيلية، تعاملاً يحدو بتلك السلطات الى اعتباره، بأية صورة من الصور، اعترافاً ضمنياً بالامر الواقع، الذي فرضته باعلانها القدس عاصمة لاسرائيل. وتذكّر، في هذا المقام، بقرارات مجلس الامن الدولي ٤٦٥ و٤٧٦ و٤٧٨ (١٩٨٠م) التي تقضي ببطلان القانون الاسرائيلي الذي يعتبر القدس عاصمة موحّدة لاسرائيل. وتؤكد ان كل التدبيرات والاجراءات التشريعية والادارية والاستيطانية الرامية الى تغيير الوضع القانوني للمدينة المقدسة باطلة، ومخالفة للمعاهدات الدولية